

بيان صحفي - 11 أكتوبر 2024

تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري يسلط الضوء على إفلات المغرب من العقاب في الصحراء الغربية.

بعد عقود من البحث عن العدالة للمئات من ضحايا الإختفاء القسري، المجتمع المدني الصحراوي يرحب بالتقرير ويدعو إلى استخراج و التعرف على جثث و ضحايا الإختفاء القسري في الصحراء الغربية المحتلة.

لا يزال مسؤولون مغاربة مشتبه في مسؤوليتهم عن الإختفاء القسري وجرائم خطيرة أخرى في الصحراء الغربية المحتلة يتقلدون مناصب قيادية عليا، حسب تقرير صادر يوم 10 أكتوبر من طرف لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإختفاء القسري والذي يسلط الضوء على توفير المغرب ل "جو من الإفلات من العقاب" من خلال رفضه البحث ومحاسبة المجرمين، حيث يقوم المغرب بعكس ذلك من خلال "تركهم في مناصبهم، بما في ذلك في قطاعي الأمن و العدالة".

أسبوعين فقط بعد قيام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإختفاء القسري بأول فحص لها للمغرب في جنيف خلال دورتها 27، و التي قام أعضاء اللجنة أثناءها بمساءلة وفد من المسؤولين يقوده وزير العدل و رئيس المخابرات و الذي نفى وجود الصحراء الغربية حيث كان يشير إليها بمصطلح "الأقاليم الجنوبية"، قامت اللجنة بإصدار تقرير من 15 صفحة عبرت فيه عن أسفها حول "حالات الإختفاء القسري التي وقعت بين سنوات 1956 و 1999 و التي لم يتم التقصي عنها أو تقديم المسؤولين عنها للعدالة" من طرف المغرب. تقرير اللجنة أشار كذلك بقلق إلى "الإدعاءات المتكررة التي تفيد ب تعرض ضحايا صحراويين بوجه الخصوص إلى المضايقة و الترهيب" عند محاولتهم البحث عن العدالة، وهذا "رغم إجراءات جبر الضرر التي تحدثت عنها الدولة الطرف، استقبلت اللجنة عديد الشكاوى حول عدم المساوات في الحصول على جبر الضرر، وعلى الحقيقة و العدالة، و الذي تضرر منه الضحايا الصحراويين على وجه الخصوص".

وقد رحب المجتمع المدني الصحراوي بخلاصات اللجنة و طالب بالذهاب أبعد من هذا " لقد كانت عقود طويلة من الكفاح من أجل أن يتم سماع أصوات الصحراويين و دعواتهم لتحقيق العدالة" يقول فريق العمل الخاص بحقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة " لقد تم تهديد و الإنتقام من الضحايا من طرف المغرب فقط لأنهم سألوا عن مصير أفراد من عائلاتهم. نطالب الأمم المتحدة بإجبار المغرب على إستخراج الجثث و عينات من الحمض النووي للصحراويين ضحايا الإختفاء القسري ليتمكن ذويهم من إسترجاع رفاتهم" ...تقول الغالية دجيمي، ضحية سابقة للإختفاء القسري و عضو فريق العمل.

منذ غزوه للصحراء الغربية سنة 1975، قام المغرب بإستخدام الإختفاء القسري بشكل ممنهج كوسيلة للقمع من أجل مصادرة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. إن جذر و مصدر هذا الإنتهاك الذي أشارت إليه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإختفاء القسري هو الاحتلال الإستعماري للصحراء الغربية و نظام الميز العنصري الذي فرضه المغرب على الإقليم، في رأي توني سورفون موي، محامية دولية في حقوق الإنسان و التي تعمل كمستشارة قانونية للضحايا الصحراويين " إن إستمرار منع حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية هو السبب في كل الإنتهاكات و التمييز ضد الشعب الصحراوي" تقول المحامية.

خلال أول فحص للجنة الأمم المتحدة المعنية بالإختفاء القسري للمغرب يومي 24 و 25 سبتمبر، لم يتلقى الخبراء الأمميون الذين ساءلوا الوفد المغربي أي جواب حول المسؤولية الجنائية الفردية، جبر الضرر الجماعي أو حفظ ذاكرة المواقع في الصحراء الغربية، رغم أن معظم ضحايا المغرب كانوا في الإقليم أو قريبين منه، بل على العكس من ذلك، قام المسؤولون المغاربة بمن فيهم وزير العدل بنكران و وجود الشعب الصحراوي، و ذلك بالإشارة لهم كمغاربة. " هذا لا يتعارض مع القانون الدولي فقط، بل يشكل كذلك تمييز عنصري، و إستهداف للهوية الصحراوية و محاولة للطمس الجماعي لشعب الصحراء الغربية" تقول مجموعة العمل في الختام.

قبل فحص المغرب، قام المجتمع المدني الصحراوي ممثلا في مجموعة العمل الخاصة بحقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة و بدعم من اللجنة النرويجية لدعم الصحراء الغربية، بتقديم تقرير من 114 صفحة إلى اللجنة الأممية المعنية بالإختفاء القسري. من خلال تقديم هذا التقرير، أذان المجتمع المدني الصحراوي الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المغرب، و طالب بإنشاء هيئة مستقلة من أجل مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من طرف المغرب كقوة إحتلال في الصحراء الغربية.

للتواصل: توني سورفون موي: محامية نرويجية. اللجنة النرويجية لدعم الصحراء الغربية. tone@vest-sahara.no.

الغالية دجيمي، مدافعة صحراوية عن حقوق الإنسان، مخططة سابقة و عضو مجموعة العمل الخاصة بحقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة. Elghaliadjimi11@gmail.com.